(نحو النص) في النحو العربي: دراسة في مجموعة من العبارات النحوية الشارحة

فيصل إبراهيم صفا

أستاذ بقسم اللغة العربية ، كلية الآداب
جامعة اليرموك ، الأردن .

الملخص

عُني النحو العربي عناية كاملة بما يطلق عليه (جملة) ، وهي (ذلك التركيب المتضمن إسناداً مستقلاً مقصوداً) ، عني بالجملة ــ بهذا التحديد ــ من حيث بيان كيفية تعالق عناصرها ، وبيان قواعد هذا التعالق ، وأحكام ما يطرأ على هذه العناصر من تغيرات .

هذه العناية التي أولاها النحو العربي للتركيب الذي يطلق عليه (جملة) ــ أو (كلام) ، حسب بعض النحاة ــ تصبّ فيما يطلق عليه (نحو الجملة) ، وهو نحو غير النحو الذي يعتني بتعالق عناصر لغوية تفوق العناصر اللغوية المؤلفة للجملة بالتحديد السابق ؛ فهذا الأخير نحو يتجاوز (نحو الجملة) من حيث اهتمامه ببيان الكيفيات التي تتصل على أساسها جملة بجملة أخرى ، أو بأكثر ، في المنطوق أو المكتوب ، شريطة مجيء الجملتين المتعالقتين ، أو الجمل ، من مستوى تركيبي واحد ، أو هو الذي يهتم بأثر سياق مقالي أو حالي ، خارج العناصر اللغوية المنطوقة أو المكتوبة ، في تفسير بنية المنطوق أو المكتوب أو في بيان المعاني النحوية (= الوظائف) التي تؤديها عناصر هذه البنية . هذا النحو هو الذي يطلقون عليه (نحو النص) استناداً إلى أن (النص) هو (العناصر اللغوية المرتبطة ــ اتصالياً ــ بسياق حال (= مقام) نطق فيه أو كتب ، والتي قد تساوي الجملة أو تكون دونها أو تتجاوزها ، وتؤدي معنى مستقلاً مقصوداً . تعريف هذه الدراسة لـ (نحو النص) ، يقوم على الإقرار بأن النص قد يكون جملة واحدة ــ وهو ما يُعنى به (نحو الجملة) ــ غير أن الدراسة ترى في الوقت نفسه أنه ، إذا كانت الجملة مسوقة غير مرتبطة بمقام خارجي أو غير مرتبطة بجملة أخرى ، عُدّت من ضمن معطيات (نحو الجملة) . فإذا كنا نؤمن حقا بأن النحو العربي ــ في عمومه ــ (نحو جملة) ــ كان لا بد من وضع مواصفات للملفوظ الذي يبحث فيه (نحو الجملة) ، ومواصفات للملفوظ الذي نرى أن (نحو النص) يبحث فيه . وبغير هذا يكون من الصعب ، على القائلين بأن النحو العربي (نحو جملة) ، أن يقنعونا بتصنيفه على هذه الشاكلة ، أي على أنه (نحو جملة) .

من هنا انقسمت الدراسة قسمين : يعرض الأول منهما بإيجاز لآراء الدارسين المحدثين ولأفهامهم في مصطلح (نص) ، وفيما يتصل به من مصطلح (خطاب) ، ويعرض كذلك بإيجاد للمقصود بما يطلق عليه (نحو النص) ، وعلاقة النحو العربي بـ (نحو النص) . ويعمل هذا القسم على التوصل إلى فهم خاص بكل من (نحو الجملة) و(نحو النص) ، لكن هذا الفهم مستفيد ــ بالطبع ــ من أفهام الآخرين وأفكارهم . أما القسم الآخر من الدراسة فيعمل على اختيار عدد من التعليقات والعبارات الشارحة ، وتصنيفها وتحليلها لبيان مدى توفر النحو العربي ــ وهو (نحو جملة) عند الدارسين ــــ على أفكار وقواعد يتوفر على مثلها ــ في العادة ــ (نحو النص) .

وليس من هدف هذه الدراسة ــ كما قد يُظَنُّ ــ التوصلُ إلى أن النحو العربي التفت إلى (نحو النص) ، وإنما يهدف إلى إثبات الحاجة إلى استخلاص ما تضمنه هذا النحو من إشارات تسلك قواعدَ وأحكاماً يمكن أن يؤسس عليها بناء (نحو نص العربية) .

النص لغة واصطلاحاً

تتعدد المعاني اللغوية لمادة (نصص)[1] في المعجمات ؛ فالنص فيها رفعك الشيء ، ونصك الحديث رفعك له ، **وكل ما أظهر فقد نُصَّ** . ونُصَّ المتاع جُعل بعضه فوق بعض . ومن معاني (النص) اجتماع الأجزاء وضم بعضها إلَى بعض . . . ونَصُّ الكتاب والسنة ما دلَّ عليه ظاهر لفظ كل منهما .

هذه المعاني تلتقي عند معنى الظهور والارتفاع ، وهو معنى قد نجد له ــ تالياً ــ صلة بالمعاني الاصطلاحية التي تُعطى عادة للفظ (النص) .

وكما تتعدد المعاني اللغوية للفظة (النص) تتعدد المعاني الاصطلاحية له عند المتخصصين[2] . يشير منذر عياشي[3] إلى أن محاولات تحديد مفهوم اصطلاحي للنص تنقسم أقساماً ثلاثة : أحدها يذهب إلى تحديد مفهومه بالاستناد إلى مكوناته ، ويمثل هذا القسم (تودرورف) ، وثانيها : يذهب إلى تحديده بالاستناد إلى ارتباطه بالإنتاج الأدبي ، ويمثل هذا القسم (رولان بارت) ، وثالثها : يحدده بربطه بفعل الكتابة ، ويمثله (بول ريكور) . ويخلص (عياشي) إلى أن النص «شكل من أشكال الإنجاز اللغوي ، يقيمه نظامه الخاص ، وهو لأنه كذلك فإنه يستغني بلغته عن غيره» . وعلى الرغم من عدم الاتفاق مع (عياشي) على آخر ما ورد في تعريفه للنص ، وهو (يستغني بلغته عن غيره) ، من حيث إن النص قد يكون غير مستغن بلغته عن غيره ، كما في النصوص التي تستند في تفسير بناها إلى المقام الخارجي ــ كما في حالات الحذف على سبيل المثال ــ فإن هذا التعريف يُعنَى بالجانب اللغوي الظاهر .

وبعد أن يذكر سعيد بحيري[4] معظم المفاهيم التي تقدم للنص ، ويشير[5] إلى المعايير التي وضعها (Dressler) و(Beaugrand) لتحقيق (نصيّة الكلام Textu-ality) ينتهي إلى أن النص ، استناداً إلى هذه المعايير[6] ، «حدث اتصالي» تتحقق نصيته إذا اجتمعت له سبعة معايير ، هي : الربط والتماسك والقصدية والمقبولية والإخبارية والموقفية والتناص» .

ويلحظ هنا أن المعيار الأول والمعيار الثاني أهم معيارين في أي نص ، جملة كان النص أو دون الجملة أو أكبر منها ، لأن هذين المعيارين يقومان بالعناصر اللغوية التي هي ، في المقام الأول ، عماد أي نص .

وعلى الرغم من أن (سوسير) ــ على ما يشير محمد الشاوش[7] ــ لم يستعمل لفظ (نص Text) استعمالاً اصطلاحياً فإنه يلحظ من استعماله لهذا اللفظ مراعاته لجانب الكتلة اللغوية . ويذكر الشاوش أنه يتضح في استعمال هيالمسلف لهذا اللفظ جانب الإنجاز اللغوي ، من حيث كان النص منطوقاً أو مكتوباً .

وتبرز أهمية العناصر اللغوية في تحديد (مصطفى الكيلاني) لمفهوم النص ، يقول[8] : «إن النص هو الوجود اللغوي في اتجاه أول ، يستقل بذاته عن جميع الأبنية بما في ذلك فكر المبدع الذي أنتجه ، ويتراءى منفتحا إلى الداخل ينتظم في **نسيج خاص** ليس له أيّ حضور مخصوص خارج اللغة» ، وتبرز كذلك هذه الأهمية في التعريف الذي يأخذ به الأزهر الزناد[9] للنص ، وهو : «نسيج من الكلمات يترابط بعضها مع بعض» .

ولا يخلط البحث هنا بين مفهوم النص ــ في التعريف النقدي المذكور لمصطفى الكيلاني ــ والتعريف اللساني للأزهر ؛ فما يعني البحث من عبارة الكيلاني هو الإشارة إلى الجانب اللغوي التركيبي في قوله : (إن النص هو الوجود اللغوي . . .) وقوله (. . . ينتظم في نسيج خاص . . .) .

هذان التعريفان الأخيران لا يكادان يعطيان أهمية خاصة لغير العناصر اللغوية التي يتألف منها الملفوظ أو المكتوب ، على الرغم مما للسياقات المقالية أو غير المقالية من أثر جوهري ، في كثير من الأحيان ، في تفسير بنية الملفوظ أو بيان وظائف عناصره . لا يكادان يعطيان مثل هذه الأهمية من قبل أن هذه العناصر ، في الواقع ، هي النص .

واستنادا إلى ما مضى من أسس في تحديد مفهوم النص عند الباحثين ، فإن مصطلح (نص) قد يصدق في (الكلمة) وفي (الجملة) وفي (التركيب) ؛

فليس (النص) وحدة تختلف عن الكلمة أو الجملة اختلافاً كمياً يؤدي إلى عد (الكلمة) وحدة صغيرة ، وعد (الجملة) وحدة كبيرة ، وعد (النص) وحدة أكبر منهما ؛ فليس بالطول أو الحجم يتحدد (النص) . إن الفارق بين النص وغير النص فارق نوعي يتمثل في أن النص يتميز بالاكتمال والاستقلال بصرف النظر عن عدد عناصره اللغوية ؛ إذ يمكن أن يكون النص ــ كما يرى الأزهر الزناد[10] ــ الجملة وما يفوقها وما هو دونها .

على الرغم من تعدد التعريفات الاصطلاحية للنص ، فإنها تلتقي في أن النص هو العناصر اللغوية المنطوقة أو المكتوبة ؛ فهو ــ كما يذكرون : «إنجاز لغوي» أو «وجود لغوي» أو «تجسيد لغوي» .

المعاني اللغوية للنص ، والذي تجتمع في معنى الارتفاع والظهور ، وما يتصل بهذا المعنى من بلوغ منتهى الشيء ، أو أقصاه ، أو بلوغ مكوناته ، تتصل اتصالا وثيقا بالمعاني الاصطلاحية له ، والتي تجتمع هي أيضا في أن النص كائن لغوي ذو وجود فيزيائي يتمثل فيه وجه الدال والمدلول . فكما أن (النص) ـ لغة ـ هو : الارتفاع والظهور ، أو الرفع والإظهار ، فإن (النص) ــ في اصطلاح المُحْدَثين ــ هو الشكل الصوتي المسموع الذي به يكون ظهور المعنى ، أو هو الشكل المرئي حين يُترجم المسموع إلى مكتوب يشغل حيزا . وبهذا يكون النص ــ اصطلاحا ــ هو : ما ظهر من عناصر مسموعة ؛ فالشكل الصوتي هو آخر أطوار الكلام في تولده ، ثم تتعالق عناصره . من هنا كان النص ، بهذا الوصف ، هو ما يوفر للأثر الأدبي ــ مثلا ــ الجانب المكتوب منه ؛ فيجمع له شروط البقاء .

ولأجل أن يكون الكلام المنطوق أو المكتوب مؤديا وظيفته الاتصالية ، التي هي الوظيفة الاجتماعية للغة ، كان لا بد من مقام (= سياق حال) خارجي (أي خارج عن بنية المنطوق أو المكتوب) . هذا علاوة على ما للمقام من أثر أحيانا في تبين علاقات عناصر الكلام (= النص) اللغوية بعضها ببعض ، أو تبين علاقات عناصر النص اللغوي بعناصر لغوية أخرى غير ظاهرة . ومع هذا ،

فبعض النصوص مكتفية بذاتها اكتفاءً لا يُحوجُها إلى مقام خارجي مُوَضِّح لهذه العلاقات ، لظهور تعالق عناصرها ولوضوح الوظائف ؛ مثل هذه النصوص المكتفية لا تحتاج إلى المقام الخارجي إلا لإبراز وظيفتها الاتصالية[11] .

وتجدر الإشارة ــ هنا ــ إلى أن استعمال هذه الدراسة لألفاظ من مثل (بروز ــ إبراز ــ وضوح ــ إيضاح ــ ظهور ــ إظهار) لا يقصد به ما يقصد بالظهور أو الوضوح في المعنى النقدي لهذه الألفاظ التي ترد ــ أحيانا ــ في سياق فكرة (الظهور والخفاء) في المعنى المراد . المراد هنا ــ في الواقع ــ هو ظهور العلاقات النحوية أو الإيماء إليها ، لا ظهور المرادات والمعاني النهائية .

للمقام الخارجي ، إذاً ، غرضان هما : إبرازُ الوظيفة الاتصالية للكلام وإيضاح علاقات عناصر النص فيما بينها وبين عناصر لغوية أخرى ليست في النص (أي ليست فيما ظهر وبرز من العناصر اللغوية) . هذا المقام الخارجي يؤدي هذين الغرضين معا ، أو يؤدي أولهما فحسب ، وهو إبراز وظيفة الكلام الاتصالية ، في الوقت الذي تكون فيه عناصر النص اللغوية مستغنية ـ في تعالقها ـ عن المقام الخارجي . ويبدو أن هذا الاستغناء هو الذي جعل النص ـ عند بعض الدارسين ـ مجموعة من العناصر اللغوية الظاهرة المستقلة بأبنيتها وترابط أجزائها عما يحيط بها من سياقات مختلفة . هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى ، فإن النص يحتاج إلى سياق مقالي أو مقامي يظهر معناه أو يشي به ـ من ناحية ـ أو يكشف عن عناصر أخرى تتعالق هي وعناصره الظاهرة ـ من ناحية أخرى ؛ مما يعني عدم استقلال عناصره الظاهرة ، وعدم اكتفائها بذاتها . ولعل هذه الحاجة إلى السياق الخارجي ـ المقالي أو المقامي ـ هي التي جعلت بعضا آخر من الدارسين يرون مثل هذه السياقات ضروريا ليكون الملفوظ أو المكتوب نصاً . فمن التعبيرات التي ترد في كتب النحو أمثلة على حذف عناصر أساسية في الجملة ــ كحذف الفعل العامل ــ قولهم : (راشداً مهدياً) الذي يُعَد في الواقع نصاً لا يتضح معناه ولا سبب ظهور ما ظهر من عناصره اللغوية على هذا النحو إلا بالإشارة إلى السياق المقامي الخارجي الذي يُستعملُ هذا التعبير في

مثله ، وهو تهيؤ الشخص للسفر ، وعزمه عليه . هذا السياق يكشف عن ارتباط العناصر المكونة لهذا التعبير ، الذي هو دون الجملة ، بعناصر أخرى يمكن تقديرها بـ (سافرْ) مثلاً : فانتصاب (راشداً) و(مهدياً) ــ على هذا النحو ــ يمكن تفسيره ، استناداً إلى سياق كهذا ، على الحالية . ولا بد أن تعبيراً من مثل : (الجنة تحت أقدام الأمهات) قد ارتبط بسياق عند إطلاقه للمرة الأولى ، ويرتبط بسياق مشابه عند استعماله فيما بعد ، ولكنه مع ذلك تعبير تتضح علائقُ عناصره وترابطاتها من غير ما حاجة إلى الاستعانة بالسياق ، مقاليا كان هذا السياق أو مقامياً . إنه نص مساو للجملة ، مكتف بذاته لتظهر وشائج القربى بين أجزائه . على أن هذا لا يعني أن كل نص في حدود الجملة يكتفي بذاته ؛ فقد يكون جملة مكتفية بذاتها في وضوح علاقات عناصرها ، أو غير مكتفية لأسباب أخرى ذات صلة بمدى تحقق الفائدة من الكلام ، أي بمدى تحقق القيمة الاتصالية .

يكون المنطوق أو المكتوب ، بوصفه نصا تجاوز حدود الجملة ، مكتفياً أحياناً ذاتياً في وضوح تعالق جُمَله ، فقوله تعالى : (ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه)[12] ، ترابطت فيه جملتان هماَ : (ذلك الكتاب) و(لا ريب فيه) على نحو يقول فيه الجرجاني[13] : «واعلم أنه كما كان في الأسماء ما يصله معناه بالاسم قبله ، فيستغني بصلة معناه له عن واصل يصله ورابط يربطه . . . كذلك يكون في الجمل ما تتصل به من ذات نفسها بالتي قبلها ، وتستغني بربط معناها عن حرف عطف يربطها . . . قوله تعالى (لاريب فيه) ، بيان وتوكيد وتحقيق لقوله : (ذلك الكتاب) ، وزيادة تثبيت له . . . «تعالقت الجملتان ، إذاً ، على هذا النحو من حيث كان المسند (الكتاب) في الجملة الأولى معرفا باللام ــ وهذا غير الأصل ــ ليفيد هذا التعريف إفراد المشار إليه بالصحة ؛ فجاءت الجملة الأخرى (لا ريب فيه) ــ بالمعنى الذي أفادته عناصرها ــ لتكون توكيدا للأولى (ذلك الكتاب) . وضوح المعنى في هذا النص ، وتبين علاقات جمله وعناصر كل جملة فيه مستندان إلى تركيب النص نفسه من غير ما حاجة إلى سياق[14] مقامي يساعد عناصره في أدائها المعنى ، أو في ترابطها ، أو في الكشف عن علاقات لها بغيرها في خارجها . أما الضمير في (فيه) فيكشف عن المراد به سياق مقالي ، وهو لفظ (الكتاب) قبله .

تعالق غير جملة ــ من مستوى واحد ــ في النص بحث فيه القدماء تحت ما أطلق عليه في البلاغة (الوصل والفصل) ؛ وحديث الجرجاني في دلائل الإعجاز عن ترابط جملتي الآية السابقة مثال على ذلك . على أن أمثلة على ظاهرة (الفصل) لن تكون موضع نظر هذا البحث ، لأن بعض المحدثين[15] فصل الحديث في أن (الفصل) جانب ذو خطر في (نحو النص) ، ولأن كتب النحو تكاد تخلو من إشارة إلى مبحث (الفصل والوصل) .

بعد هذه الإضاءات المكثفة الموجزة إلى معنى (النص) ، لغة واصطلاحا ، وإلى الكيفية التي يتم بها الكشف عن معنى (النص) ، وعن علاقات عناصره ، يمكن القول بأن (النص) : **هو ما ارتفع أو ما ظهر من العناصر اللغوية ، مع ارتباط هذه العناصر ـ اتصاليا ـ بالمقام الخارجي الذي نطقت فيه أو كتبت** . واستنادا إلى هذا الفهم لمعنى النص سيكون اختيار نماذج ، من كتب النحو ، توضح رصيد هذا النحو من القواعد والأحكام التي تمهد لتأسيس (نحو النص) .

من هنا كان اشتراط بعض الدارسين ــ كما سبقت الإشارة ــ لتسمية الكلام نصا أن يكون ذا غرض اتصالي . هذا الاتصال يتمثل أساسا في المقام الخارجي أو سياق الحال الخارجي . هذا المقام ضروري أحيانا ، إضافة إلى إبراز الغرض الاتصالي ، لإيضاح المعنى أو وضوحه ، وللكشف أحيانا عن علاقة عناصر النص بعناصر أخرى في خارجه .

النص والجملة[16] و(نحو) كل منهما

إذا كان (الكلام) في عرف النحو العربي هو القول المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، وإذا كانت الجملة هي الكلام الذي تضمن إسناداً ــ بين طرفين ــ مستقلاً مقصوداً ، فالكلام فيه (أي : في النحو العربي) مساو للجملة . وعلى هذا قام النحو العربي ؛ فهو منظومة الأفكار والأحكام التي تبين كيفية ترابط عناصر الكلام (= الجملة) ، وتوضح وظائف هذه العناصر . أما (النص) فهو ــ حسب ما سبق ــ شيء مختلف عن الجملة غير المرتبطة بمقام خارجي يميزه (أي : يميز النص) عنها ؛ فالجملة التي يعتني بها (نحو الجملة) ليست جملة

نصا ؛ فحين يكون التركيب مؤدياً لمعنى مستقل مستفاد فقط من العناصر اللغوية الملفوظة أو المكتوبة ، يكون جملة ، لكن حين يصل المتلقي إلى معنى مفيد مستقل لا تؤديه العناصر اللغوية الملفوظة أو المكتوبة وحدها ، يكون لدينا ــ في هذه الحال ــ نص لا جملة أو جملة نص ، من حيث إن العناصر اللغوية المؤلفة للجملة التي ليست نصا تكون ــ في العادة ــ مستقلة في أدائها المعنى المفيد المقصود . ويؤكد أن النص ليس ، حينذاك ، جملة نصا مجيئه دون الجملة من حيث خلوه ــ في الظاهر ــ من طرفي الجملة الرئيسين ؛ فتكون عناصر هذا النص ممثلة لما هو ثانوي (= فضلة) في الجملة ، أو من حيث خلوه من أحد طرفيها . هذا النوع من التركيبات (أي : التركيبات الجملية المكتملة شكلاً ، وغير المكتفية ــ بالطبع ــ بذاتها في أداء المعنى) نصوص يوضح كيفية أدائها لمعانيها قواعد تضاف إلى القواعد التي توضح كيفية أداء الجملة المكتملة والمكتفية (أي التي ليست نصاً) لمعناها .

وإذا كان من الضروري وجود قواعد تعالج النص الذي هو دون الجملة ، والنص المساوي للجملة وغير المكتفي بذاته ، فمن باب أولى أن يكون ثمة قواعد أخرى توضح كيفية تعالق جمل الملفوظ أو المكتوب ، وكيفية أدائها للمعنى تضاف إلى القواعد التي تعالج الجملة المستقلة في ترابطها وأدائها للمعنى . فتألف الملفوظ أو المكتوب من أكثر من جملة يعني أن لدينا نصاً تجاوز الجملة (أي : الجملة المكتملة شكلا ، والمؤدية لمعناها مستقلة بعناصرها من غير ما حاجة إلى مقام خارجي) . وبهذا يكون النص شبكة معقدة من الأنظمة المنجزة فعلاً . فحين يكون الملفوظ أو المكتوب جملة مستقلة مكتفية بعناصرها اللغوية الظاهرة في أدائها المعنى ، أو أقل من جملة أو أكثر ، فلا بد من قواعد تضاف إلى قواعد (نحو الجملة) ، ولكن بالرجوع إلى العلاقات بين الوحدات النصية مثل الجمل ومجموعات الجمل[17] .

من هنا كانت الحاجة إلى نحو يعتني بصور النص (الملفوظ أو المكتوب) غير صورة الجملة المكتملة شكلا ، والمكتفية بذاتها في أداء المعنى ، ومن هنا كان

(نحو الجملة) ، بالوصف السابق ،عاجزا عن بيان وجوه الارتباط فيما بين المستويات الأخرى للملفوظ أو المكتوب[18] .

وأداء الملفوظ أو المكتوب ــ مكتفياً بذاته ــ للمعنى لا يراد به أداء المعنى النهائي ، ولكن أداء المعنى الذي تقتضيه علاقات عناصر الملفوظ بعضها ببعض ؛ ذلك لأن المعنى النهائي لأي ملفوظ أو مكتوب مرتبط دائما بالسياقات المقالية والمقامية التي تكتنفه . أما المعنى المباشر فقد تكون علاقات العناصر اللغوية الظاهرة كافية وحدها لتبينه ، وقد تكون في حاجة إلى ما تعلقت به من سياقات مقالية أو مقامية . هذه السياقات قد تكشف عن علاقات لعناصر النص بما هو في خارجه . كل هذا وغيره أوجد الحاجة إلى نحو يتجاوز (نحو الجملة) بالوصف الذي تقدم للجملة (نحو الجملة) يختلف عن (نحو النص) ، كما يوضح الأزهر الزناد[19] ، في الموضوع والمنهج والغاية ؛ فكانت المعايير الضابطة للجملة مختلفة عن المعايير الضابطة للنص على الرغم من أن غاية كل من النحوين ضبط موضوعه .

إن كثيرا من التوصيفات والتعليقات التي ينطوي عليها النحو العربي (والذي يوصف بأنه (نحو جملة) تخرج عن نطاق (نحو الجملة)) ؛ فالإشارة ، إلى سياقات مقالية أو مقامية **خارجية تفسر** ــ على سبيل المثال ــ بنية الملفوظ أو المكتوب ، إشارة تدخل في باب (نحو النص) لا (نحو الجملة) بالوصف السابق للجملة المكتفية . وأي حديث عن تعالق جملتين أو أكثر من **مستوى واحد** حديث في (نحو النص) ، لا (نحو الجملة) بالوصف المشار إليه للجملة المكتفية ؛ فـ (نحو النص) يصف المنظومة الجملية المشكلة للنص ويحللها[20] ، إنه[21] يصف الجمل وعلاقاتها الترابطية في داخل النص ، وهو بذلك يهتم بأدوات الربط النصية المستندة إلى (محور التتابع أو الخطية) ، وهو «العلاقات التي تربط الجمل بعضها ببعض وهي تستجيب في ذلك لحتمية (الخطية) في إنجاز الكلام» ، وإلى (محور الاندراج) أي التركيب الداخلي في الجمل .

إن ربط فكرة (المقام) بـ (نحو النص) لا بـ (نحو الجملة) اقتضته الفكرة

التي يأخذ بها هذا البحث والتي تقول بأن المثال الذي يستعمل في النحو العربي ولا سياق له إلا سياق التمثيل مثال يُعنى به في (نحو الجملة) ، وأن المثال المستعمل للتمثيل مصحوباً بإشارة إلى مقام خارجي ضروري غير سياق التمثيل المحض مثال يُعنى به في (نحو النص) أو ما يطلق عليه ــ عند بعضهم ــ (علم لغة النص) .

إن من أهم خصائص النص خصيصة (التماسك = الترابط Cohesion) التي تبحث في وسائل ارتباط عناصر النص وبخاصة الجمل ، وخصيصة (الانسجام Coherence) ، وخصيصة (الإخبارية Informativeness) . ولا شك في أن كثيرا من تعليقات النحاة على بعض التركيبات تتضمن إشارات إلى هذه الخصائص أو إلى بعضها ؛ إذ تحاول هذه التعليقات أن تبرز علاقات التركيبات في النص بالاستناد إلى سياقات مقالية أو مقامية خارجية أو إليهما معا . في هذه التعليقات تبرز أهمية (المقام) في تفسير التركيبات في النص ، وفي بيان علاقات العناصر الظاهرة فيه بالأخرى غير الظاهرة ، وفي إظهار المعاني النحوية التي تؤديها عناصر النص . هذا علاوة على ما للمقام (أي سياق الحال Context of Situation) من أهمية في بيان المعاني النهائية التي يفترض أن النحو (نحو جملة كان أو نحو نص) لا يبحث عنها لما يصاحب هذا البحث في العادة من جوانب ذاتية تقتضيها عناية الباحث (عن المعنى) بكل ما يتصل بهذا المقام من عناصر وظروف وملابسات ساعة إنشاء التركيبات الملفوظة ، من مثل شخصية المتكلم والسامع والتكوين الثقافي لكل منهما ، وشخصيات الحاضرين ، والعوامل الاجتماعية وغير الاجتماعية ، وأثر الكلام في المشتركين فيه .

الإشارات النصية في النحو العربي

يقوم الاختيار من هذه الإشارات على ما إذا كانت الإشارة (ضمن العبارة الشارحة) توضح علاقات عناصر النص بعضها ببعض ، أو تعين وظائفها بالاستناد إلى سياق في خارج النص ــ مقاليا كان السياق أو مقاميا أو الاثنين معا ، وجملة كان النص أو دونها أو أكثر منها ــ أو يقوم الاختيار على ما إذا

كانت الإشارة توضح علاقة جملتين أو أكثر من **مستوى تركيبي واحد** . وعلى هذا فقد يخرج الحديث ، عن الجمل التي لها محل ــ حسب تعبير النحاة ــ عن إطار الإشارات النصية المقصودة هنا ، لا لأن الحديث عن ترابط عناصر الجملة معدود مطلقاً في خارج (نحو النص) ، ولكن لأننا حصرنا (نحو الجملة) فيما كان يتحدث عن ترابطات الجملة ــ المكتملة شكلاً ــ مستندا إلى هذه الجملة نفسها ؛ لأنها مكتفية بذاتها في إيضاح هذه الترابطات ، ولأنه لا أثر لأي سياق مقالي أو مقامي ــ في خارجها ــ في تفسير هذه الترابطات ، ولا في بيان المعاني النحوية التي تؤديها عناصر هذه الجملة . فإذا كان الحديث ، عن الجمل التي لها محل ، بعيدا عن الاستعانة بالسياقات في خارج النص ، على النحو السابق ، عُد مثل هذا الحديث ــ في نظر هذه الدراسة ـ خارجاً عن الإشارات النصية المقصودة هنا . هذا ، ولا يُعَدُّ الحديث عن الجملة التي لها محل حديثاً في تعالق جملتين ، وإنما يُعَدُّ حديثاً في تعالق جملة وعنصر من عناصر جملة . وبهذا تكون الجملة التي لها محل من عناصر جملة أكبر ، فتعالق الجملتين أو الجمل ، الذي يعتني به (نحو النص) من ضمن ما يعتني ، واردٌ حين تكون هاتان الجملتان أو الجمل من **مستوى واحد**[22] . وما الجملة التي لها محل إلا تابع لأحد عناصر جملة ؛ فليست في مستوى الجملة التي تعلقت بأحد عناصرها .

إن الإشارات النحوية التي تفسر التركيب بالاستناد إلى علاقات الاسناد فيه ، أو إلى روابط تركيبية فيه كذلك ، إشارات نسلكها في (نحو الجملة) ، مع عدم نسيان أن (نحو الجملة) مقدمة أساسية في (نحو النص) .

ولأجل أن يكون ترك كثير من الإشارات مفهوماً على أنه بسبب من هذا الفهم لـ (نحو الجملة) يمكن التوضيح بالإشارة النحوية الآتية للرضي الإستراباذي في باب المبتدأ والخبر .

يقول الرضي[23] : «وإذا تعددت المبتدآت نحو : (زيد أبوه أخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم) فالمبتدأ الأخير مع خبره خبر عما

قبله بلا فصل ، فـ (صديقه قادم) خبر عن (سيدها) ، وهكذا إلى المبتدأ الأول ؛ فتكون الجملة التي بعد الأول ــ وهي مركبة من جمل ــ خبراً عن الأول ، ويضاف كل واحد من المبتدآت إلى ضمير متلوه ، إلا المبتدأ الأول .

وإن لم تضف المبتدآت كل واحد منها إلى ضمير ما قبله ، فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير ؛ فيكون آخر العوائد لأول المبتدآت ، وما قبل الآخر لما بعد أول المبتدآت ، وهكذا على الترتيب . . .» .

الرضيّ ، بهذا التحليل للمثال الذي افترضه (وهو جملة واحدة مكتملة شكلاً مكتفية بذاتها في ترابطاتها) ، يوضح أن تماسك (= ترابط) عناصر الجملة قد يستند إلى سياقات لغوية في داخل الجملة نفسها من قبيل علاقات الإشارة الإسناد والضمائر التي يُحال بها على ما قبلها في الجملة . هذا النوع من العبارات الشارحة يتحدث عن ترابط بين عناصر الجملة من غير أن يستعين بأي سياق في خارجه لإيضاح ترابطات عناصره .

قد يقال بأن المثال المصنوع ــ المذكور سابقا ــ تضمن جملاً داخلية ، فلماذا لم تسلك عبارة الرضيّ الشارحة في (نحو النص)؟ لا يقال ذلك لأن الجمل المشار إليها في كلام الرضيّ جمل صغرى وقع كل منها خبراً عن مبتدأ ، والمبتدآت في هذا المثال ذات مستويات اندراجية ؛ فأولها أعلاها ــ على الإطلاق ــ وآخرها أدناها ــ على الإطلاق . وعليه فإن جملة خبر المبتدأ الأول متعلقة بعنصر من عناصر الجملة الكبرى ، وهو المبتدأ الأول ؛ فهي ، إذاً ، الركن الثاني في هذه الجملة . وجملة خبر المبتدأ الأول تبدأ من المبتدأ الثاني وتنتهي بآخر المثال ، وهكذا . وبهذا تكون الجمل ، التي وقعت أخباراً ، متدرجة في مستوياتها ، وإن بدت في اتجاه خطي أفقي ؛ **فالجمل ، التي يبحث في تعالقها (نحو النص) ، هي الجمل التي من مستوى واحد** ، ولو تعلقت هذه الجمل بعنصر من عناصر جملة كبرى ، **وهي التي ليست مندرجاً بعضها تحت بعض** .

هذا ، ولا يعتني هذا البحث بالإشارات النصية إذا كانت مسوقة لبيان المعنى النهائي ؛ ذلك لأن المعنى النهائي ليس من موضوعات (نحو النص) . لا

شك أن النحو يسهم في بيان المعنى النهائي بما يكشف عنه النحو من معان جزئية ووظائف للعناصر ، ولكنه غير قادر على وضع ضوابط محددة توصل إلى المعنى النهائي لما في الوصول إليه من تدخل لجوانب ذاتية . يذكر الأشموني[23] أن التعجب يتم من فعل ظاهر المزية ، ويمثل لذلك بقول : (سبحان الله ! المؤمن لا ينجس) . ويعلق الصبان[25] على ذلك بقوله : «قوله (سبحان الله . . .) قال البعض : انظر هذا المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب . . . والأظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن ؛ إذ عدم نجاسته غير خفي السبب ، ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به» . إن ترجيح كون المتعجب منه حال المخاطب ــ كما أشار ــ والذي من أجله قيل (سبحان الله) ، سياق من خارج اللفظ يمكن تسميته سياقاً دينياً أو ثقافياً ، الخ . على أن هذا الحديث لا يتصل ببيان علاقة بعض عناصر الكلام ببعض ، ولا ببيان وظيفة عنصر من عناصره ، وإنما يتصل بمحاولة الوصول إلى المعنى النهائي . وهذا مما لا يبحث فيه (نحو النص) .

إشارات نصية مختارة

يمكن تصنيف العبارات النحوية الشارحة أو التعليقات من منطلقات مختلفة ، من ذلك التصنيف على أساس الظاهرة المراد تفسيرها ، كظاهرة (الحذف) ، أو التصنيف بالاستناد إلى وسيلة تفسير النص ، كالسياق المقالي أو المقامي ، أو غير ذلك من المنطلقات . وتأخذ الدراسة هنا بالتصنيف على أساس المنطلق الثاني ، وهو وسيلة تفسير النص التي توضح حقيقة علاقات عناصره ووظائف هذه العناصر .

أ ــ عبارات شارحة تحيل على سياق مقالي

إن العبارات ، التي تعمل على الحكم بوقوع حذف من بنية منظور إليها على أنها أصل للنص وتعمل على تعيين المحذوف ، كثيرة ، وهي مبثوثة في معظم أبواب النحو العربي وفي كتبه المتعددة .

من تلك العبارات الشارحة حديث النحاة عن حذف أحد ركني الجملة . يقول الأشموني[26] : «وشارع في ذا الباب إسقاط الخبر . . . إذ المراد مع سقوطه ظهر بقرينة نحو : **(ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت)**[27] ، و**(قالوا لا ضير)**[28] ، فإن خفي المراد وجب ذكره . . .» .

ويعقب الصبان معينا المحذوف بقوله[29] : «قوله (فلا فوت) أي : لهم ، بدليل **(وأخذوا من مكان قريب)** ، و**(قالوا لا ضير)** ، أي ، علينا ، بدليل **(وإنا إلى ربنا لمنقلبون)**» . مثل هذه العبارات مبثوث في كتب النحو لا يكاد يخلو منه باب نحوي .

ومن الإشارات التي تحكم بحذف أحد أركان الجملة أو حذف ركنيها وتعين المحذوف بالاستناد إلى سياق مقالي في داخل النص ــ كالعبارة السابقة ــ قول ابن الحاجب[30] : «وقد يحذف الفعل ، لقيام قرينة ، جوازاً ، في مثل : (زيدٌ) لمن قال : (من قام؟) . . . وقد يحذفان معاً ، أي الفعل والفاعل ، مثل : (نعم) لمن قال : (أقام زيدٌ؟) . فجواز حذف الفعل أو غير الفعل مرهون بقرينة دالة على حذفه ، والقرينة هنا سياق مقالي (في داخل النص) مرتبط به(أي : بالنص) ، وهو العنصر اللغوي الظاهر هنا ، (أي زيد) . هذا السياق يربط هذا العنصر اللغوي النص بعناصر لغوية أخرى ، فتتبين بذلك الربط الوظيفة النحوية (= المعنى النحوي) الذي يؤديه هذا العنصر اللغوي . أما (نعم !) فمذكورة هنا بوصفها تمثل بنية دون الجملة ، حُذف منها الفعل والفاعل معاً لارتباط هذه البنية بسياق مقالي في داخل النص يتألف من الاستفهام (أقام زيد؟) . هذا السياق يسوّغ الحذف ، ويربط العنصر اللغوي (نعم) بعنصرين أساسيين هما : (قام) و(زيد) اللذان يؤلفان جملة . هذه الجملة جملة جواب جاءت (نعم) فيها العنصر اللغوي الدال على الجواب الجملة . هذا السياق الذي مكننا من تحديد طبيعة جملة الجواب ، التي ارتبط بها حرف الجواب (نعم) ، من حيث إنها جملة فعلية ذات عناصر لغوية مخصوصة ، سياق مقالي داخلي بوصف النص يبدأ من (أقام . . .) .

كانت الإشارات النحوية النصية السابقة تفسر بنية النص وتوضح وظيفة عنصر أو أكثر من عناصره . وفيما يأتي إشارة نحوية (= عبارة شارحة) تستعين بسياق مقالي لتوضح **حقيقة** وظيفة عنصر من عناصر النص مع أن وظيفته الظاهرة على سطح النص غير ذلك .

نظر النحاة[31] إلى لفظ (سابغات) في قوله تعالى : (**وألنا له الحديد أن اعمل سابغات**)[32] : على أنه نعت ــ في الحقيقة ــ لاسم محذوف ، على الرغم من أن ظاهر النص يفيد بأن (سابغات) مفعول به للفعل (اعمل) . هذا الحكم بالتبعية النعتية في لفظ (سابغات) مستند أولاً إلى سياق مقالي هو (**وألنا له الحديد**) الذي يفيد بأن هناك عنصراً محذوفاً قدروه (دروعا) ؛ فإلانة الحديد تعني عند النحاة الإقدار على عمل (دروع) ؛ وبهذا تكون (سابغات) قد حلت محل (دروع) فأخذت إعرابها .

تترابط جملتا الشرط ــ في نظر النحاة ــ على نحو مباشر (أي بغير أداة تقع بينهما) . وإشارة النحاة إلى هذا الترابط يُعَدّ حديثاً في (نحو النص) من حيث كان التركيب الشرطي مؤهلاً لأن يكون نصاً مستقلاً أو ضمن نص . ومع هذا فقد تحدث النحاة عن دور للسياق المقالي الداخلي في الربط بين جملتي الشرط والجواب . هذا السياق المقالي تحدثوا عنه في إطار (جوازم الفعل المضارع) . قال الرضي[33] : «وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء ، قال السيرافي إن العامل فيهما كلمة الشرط (= أداة الشرط) لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحداً ، وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة ، فهي (أي : كلمة الشرط= أداة الشرط) كالابتداء العامل في الجزأين» .

هذا الحديث عن أن الأداة هي التي شدت إحدى جملتي التعليق الشرطي إلى الأخرى حديث في الترابط والتماسك الذي يحتاج إليه ، في المقام الأول ، كل تركيب نصي . صحيح أنه لم يكن الغرض من إطلاق هذا الحكم من السيرافي ، ومن ثم نقلُ الرضي له ، بيان واحدة من الكيفيات التي تتعالق بها الجمل في المنطوق أو المكتوب ، وإنما كان غرضه تفسير العلامات الإعرابية التي

تحملها العناصر اللغوية في مثل (إن تأتني أكرمك) ، وتعيين السبب (= العامل) في ظهور تلك العلامات ، غير أن حديثا كهذا يُعدّ مهماً ؛ لأنه يكشف عن جانب من الوسائل التي تترابط بها عناصر النص ، وهي (أي العناصر) هنا جملتان . ولا شك أن الارتباط الذهني ، القائم على الشرط يقتضي جزاءً فلا يتم معنى التعليق إلا بوجود جملتيه بالفعل أو بالقوة ، لا شك أن هذا الارتباط من الوسائل الأخرى والكيفيات التي تتعالق على أساسها هاتان الجملتان . من هنا كان حديث النحاة عن الحاجة إلى (مساعد) ارتباط بينهما ، إذا وجد في السياق المقالي للتعليق الشرطي ما يضعف هذا الارتباط الذهني ، أي ما يضعف اقتضاء إحداهما للأخرى . هذا المساعد هو (الفاء) مثلاً ، وهو عنصر مقالي . أما العنصر المقالي المضعف للارتباط فقد عبر النحاة عنه بمجيء الجزاء على نحو لا يجوز أن يقع معه شرطاً . يقول الرضي[34] مثلاً : «إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط ، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وإن لم يصلح فلا بد من رابط بينهما ، وأولى الأشياء به (الفاء) لمناسبته (أي : لفظ الفاء) للجزاء معنى ؛ لأن معناه التعقيب بلا فصل ، والجزاء متعقب للشرط كذلك» .

هذه المناسبة اللفظية ــ وهي سياق مقالي بالطبع ــ إحدى وسائل الربط بين الجزاء والشرط . إن إشارة لطيفة كهذه لا شك تسلك في (نحو النص) لأنها تتحدث ــ في الواقع ــ عن ارتباط جملتين من مستوى واحد في أسلوب التعليق الشرطي[35] .

لا ريب في أن البلاغيين هم الذين فصلوا في الحديث عن ارتباط الجمل (من مستوى واحد فصلاً ووصلاً . ومع ذلك لا نَعْدَم إشارات في كتب النحو تتحدث عن كيفية تعالق جملتين أو أكثر في التراكيب . من ذلك[36] ، على سبيل المثال ، عطف الفعل على الفعل شريطة اتحاد زمنيهما ، كما في قوله تعالى : «**لنحيي بلدةَ ميتاً ونسقيه** . . .»[37] ، وقوله : «**وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم** أجوركم ولا **يسألكم** أموالكم»[38] . وعلى الرغم من أن النحاة هنا يستعملون

عبارة (عطف الفعل على الفعل) ، فهم بالتأكيد يتحدثون عن عطف جملة على أخرى ، أي عن ارتباط جملة بأخرى في النص ؛ وذلك لأن مما هو معروف ـ عند النحاة ـ أنه ما من فعل إلا يتلوه المسند إليه ظاهراً أو غير ظاهر . ومثل هذه الجمل لا يكون إلا من مستوى واحد ، وذلك لأنه لا يربط ، في فهمهم[39] ، بين جملتين بعاطف إلا إذا كانت إحداهما مغايرة للأخرى ، وإن اشتركتا في الحكم ؛ واشتراكهما في الحكم يعني قطعاً اتفاقهما في المستوى ؛ فكما أن جملة (نحيي . . .) مسبوقة تقديراً بحرف مصدري يؤول هو وما بعده بمصدر مفيد للتعليل بدلالة (اللام) ، فجملة (نسقيه . . .) كذلك . وإذا كانت جملة (تؤمنوا) تمثل شرطاً معلقاً عليه ، فجملة (تتقوا) كذلك . وهكذا كان كل من الجملتين (يؤتكم . . .) و(لا يسألكم . . .) جزاءً معلقاً .

إن الاستعانة بما هو خارج التركيب الجملي المعين لتفسيره ، لا تعدّ بالضرورة استعانة بسياق من خارج التركيب ما دام المستعان به من عناصر السياق المقالي للتركيب ؛ فتفسير تركيب جملي وقع جزءاً من نص ، يدخل في حد ذاته في (نحو الجملة) ، إلا إذا اقتضى هذا التفسير الاستعانة بما هو في خارج هذا التركيب بعينه ، ولكنه في داخل الذي منه هذا التركيب . يوضح النحاة[40] ، على سبيل المثال ، أن لفظ (الأسد) ــ في النص المؤلف في أصله من جملتين وهو (خرجت فإذا الأسد !) ــ مسند إليه وأن المسند الخبر محذوف . وهم يستعينون ــ على سبيل تفسير هذا الجزء منه بالطريقة الآنفة وعلى تقدير المحذوف ــ بعنصر مقالي من خارج الجملة التي منها لفظ (الأسد) هو (إذا) المشعر بالحضور . غير أن (إذا) هذه أحد عناصر النص الذي يبدأ بـ (خرجت) . وعليه فهو (أي العنصر (إذا)) سياق مقالي في داخل النص لا في خارجه .

ب ــ إشارات تُحيل على سياق مقامي (= سياق حال) :

تتعدد السياقات المقامية (= سياقات الحال) التي تصاحب النصوص ؛ فقد يكون السياق اجتماعياً أو منطقياً عقلياً أو تاريخياً ، إلى آخر ما يمكن أن يصحب النص من ظروف ذات صلة بالمرسل أو بالمتلقي أو بهما معاً أو بالمكان أو

بالزمان . ولا بد هنا من الإشارة إلى أنه قد تضمن بعض السياقات سياقات أخرى ؛ فقد يضمن السياق الديني ، على سبيل المثال ، السياق الاجتماعي . والمسألة كلها لا تعدو عملاً من أعمال التصنيف التفصيلي أو التصنيف الإجمالي .

على أن بعض الإشارات النحوية المفسرة لبعض التراكيب النصية قد خفيت فيها حقيقة الإحالة على مقام ، وقد ظهر مثل هذا في الإشارات التي أحالت على مقام أطلق عليه النحاة (الفائدة) . ووردت إحالات على مقام (الفائدة) هذا في مسألة الإخبار عن الذات باسم الزمان ، وفي مسألة (الابتداء بالنكرة) .

منع النحاة ، على العموم ، أن يخبر باسم الزمان عن الذات ، كما في (اليوم زيد) لعدم (الفائدة) . ومع ذلك نجدهم يجيزون أمثلة كقولهم : (الليلة الهلالُ) و(اليومَ خمر) ؛ لأن الفائدة متحصلة ــ في نظرهم ــ فيهما ؛ إذ المراد : (الليلة طلوع الهلال) و(اليومَ شرب خمر) ، على التوالي .

الإحالة ــ في التفسير ــ على مقام (الفائدة) ــ كما مُثل ــ يعني أن الإشكال ذو صلة بالجانب الاتصالي بالإضافة إلى الجانب النحوي ؛ فحصول فائدة لدى المتلقي تجعل التركيب مقبولاً ، وعدم حصولها يجعل التركيب غير مقبول . فما الذي يجعل التركيب الواحد مقبولا أحياناً ــ لدى المتلقي ــ وغير مقبول أحياناً أخرى؟ ! ما الذي يجعل النص (الليلة الهلال) مفيداً ، ويجعل تركيب (اليوم زيدٌ) غير مفيد؟ ! فيكون الإخبار بالزمان في الأول مفيداً ، ولا يكون في الثاني كذلك؟ ما الذي يجيز تقدير مصدر يضاف إلى اسم الذات في الأول ، ولا يجيز مثل ذلك في الثاني؟ ! إنه السياق الذي ارتبط به نص (الليلة الهلال) فأجاز مثل هذا الإخبار ، أو مكن من تقدير المصدر ليضاف إلى اسم الذات . إنه سياق ديني خاص ــ على سبيل المثال ــ بالمسلمين . ولمّا لم يكن قولهم (اليوم زيد) مرتبطاً بسياق من نوع ما يجعل هذا القول مفيداً فيجيز مثل هذا الإخبار أو يمكن من تقدير مصدر يضاف إلى لفظ (زيد) ، كانت الجملة غير

جائزة لا اتصالياً ولا نحوياً . ولو وُجد سياق يجعل من الإخبار بالزمان عن الذات ذا فائدة ، أو يُمكّن من تقدير مصدر يضاف إلى (زيد) ــ كأن يكون هناك حديث عن موعد وصول (زيد) بعد غياب ــ لكانت الجملة نصاً مرتبطاً بسياق موضِّح للمعنى النحويّ المراد ، ولكان التركيب مفيداً . وهكذا ، فقد عبر النحاة هنا عن المقام الاجتماعي الديني على نحو غامض خفيت معه حقيقة الإحالة على مقام ؛ فقد كان مصطلح (الفائدة) هو وسيلتهم للتعبير عن مقام يُرتَهن به جوازُ التركيب ، فيكون نصاً ، أو عدمُ جوازه ، فلا يكون .

ومن هذه الإحالات على سياق مقامي (= سياق حال) :

1 ــ الإحالة على سياق المقام الاجتماعي

تعدّ الطريقة ــ التي استقر استعمالها في التعبير عن معنى ما ــ سياقاً عرفياً ، والعرف مظهر اجتماعي ، والوظيفة الاجتماعية أهم وظائف اللغة في أنظار الدارسين . ولمّا كان التعبير ــ قصُر أم طال ــ يؤدي غرضه في السياق الذي يستعمل فيه ، كان التعبير تركيباً مرهونا ــ في أداء وظيفته ــ بهذا النوع من السياقات . فإذا كان هذا السياق هو سياق ضرب المثل أو سوق الكلام سوق الأمثال ، فالسياق سياق اجتماعي .

انظر إلى النحاة كيف يفسرون[41] بنية دون الجملة ، من مثل : (الكلابَ على البقر) ! إنهم يرون أن العناصر اللغوية الظاهرة السابقة بقية بنية وقع فيها حذف ، وأن المحذوف هو ركنا جملة فعلية (أي : الفعل والفاعل) يُقَدَّران بـ (أرسل (أي : أنت)) ، وأن الحذف هنا واجب ؛ وذلك لأن هذا التعبير (أي : الكلابَ على البقر) يستعمل استعمال الأمثال على وجه السرعة في كل مناسبة مشابهة لتلك التي طلب فيها مرسلُ هذا التعبير إطلاقَ الكلاب على بقر الوحش .

وأوضحُ من هذا تعليق النحاة على نص : (هذا ، ولا زعَماتك) المؤلف من بنيتين كل منهما دون الجملة ، رُبط بينهما بعاطف . هذا التعليق (= العبارة

الشارحة) يقدم لنا سياقاً مقامياً من خارج التركيب يمكن تصنيفه على أنه سياق اجتماعي به يُفسَّر هذا التركيب وتوضح علاقات عناصره ووظائفُ هذه العناصر . يقول الرضي[42] معلقاً على هذا النص المسوق سوق المثل : «ومن الواجب إضمارُ فعلها سماعاً ، قولهم : (هذا ولا زعَماتك) كأنَ المخاطب كان يزعم زعَمات كاذبة ، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيماء الصدق صادر من غيره قيل له : (هذا ، ولا زَعَماتك) ، أي : (هذا الحق ولا أتوهمَ زعماتك) ، ويجوز أن يكون التقدير : (أزعم هذَا ولا أزعم زعماتك) ، أو (أزعم هذا ولا تزعم زعماتك)» . هذا الحديث ، من حيث إشارته إلى السياق الذي استعمل فيه هذا القول ، ومن حيث تفسيرُ التركيب والحكمُ بوقوع الحذف في بنيته الأصلية وإيضاحُ علاقات عناصر النص ، حديث في (نحو النص) ؛ فربط الرضي هذا النص بالمقام المشار إليه إبانة عن الكيفية التي تؤدي بها عناصر النص معانيها ؛ فتفسير الرفع أو النصب في (هذا) ، والنصب في (زعماتك) لم يكن ممكناً لولا ربط النحاة لهذا التركيب بذلك السياق المقاميَ الاجتماعي الذي مكن من الحكم بوقوع الحذف في بنيته الأصلية ومن تقدير العناصر اللغوية المحذوفة ، التي يرتبط بها كل من لفظ (هذا) ولفظ (زعماتك) ، على نحو يتناسب والعلامة الإعرابية التي يتوقع أن لفظ (هذا) يحملها ، وكذلك العلامة الإعرابية التي يحملها فعلاً لفظ (زعماتك) . هذا السياق عين العنصر المقالي المحذوف (أتوهم/ أزعم) ، وحدد نوع العلاقة بينه وبين العنصر المقالي في النص ؛ ألا وهي علاقة الفعل بالمفعول به .

إن الاستناد إلى سياق اجتماعي من خارج التركيب ، على النحو المشار إليه ، في تفسير التراكيب وبيان ما انطوت عليه من معان نحوية ــ داخل في صميم (نحو النص) .

2 ــ الإحالة على سياق المقام النفسي

من طريف الإشارات النصية ، التي تحيل على مقام نفسي في خارج النص لتفسير وقوع ما يحظره النحاة ، تعليق بعضهم على مجيء التفريغ في المفعول

المطلق المؤكد الذي يرون أن التفريغ ممتنع فيه . يقول الرضي[43] : «وفي المفعول المطلق إذا كان التأكيد (أي : يمتنع التفريغ) ، ووقع بعد إشكال ، كقوله تعالى : (إنّ نظنّ إلا ظناً)[44] ، وذلك أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مقدر معرب ، بإعراب المستثنى ، مستغرق لذلك الجنس حتى يدخل فيه المستثنى بتعيين ، ثم يخرج بالاستثناء . وليس مصدر (نظن) محتملاً مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه . وحله أن يقال : إنه محتمل من حيث توهم المخاطب ؛ إذ ربما تقول (ضربتُ) ، مثلاً ، وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه ، كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب ؛ فتقول (ضربتُ ضرباً) لرفع ذلك التوهم . . . فلما كان قولك (ضربتُ) محتملاً للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في (ما ضربت إلا ضرباً) كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم» .

توهُّم المخاطب ، الذي يشير إليه الرضي ، إنما هو وصف لحال المخاطب وظروفه في عين المتكلم . وقد قال البلاغيون قديماً : (لكل مقام مقال) ، وأصحاب المدرسة الاجتماعية يرون أن المعنى لا يستخلص إلا بمراعاة عدد من الأمور من بينها ظروف المتلقي .

إن التفريغ في المفعول المطلق المؤكد سبب ، في نظر النحاة ، لاختلال خصيصة التماسك والترابط في النص الذي يحويه . وعلى الرغم من أن بعضنا قد يخالف النحاة في منعهم هذه الصورة من التفريغ ، لوقوعها في نص القرآن الكريم ، ومن ثم لا يقبلون طريقة النحاة في تفسير نص الآية ، فإن تفسيرهم هذا قائم ، في أذهان النحاة ، على سياق مقامي يرتد إلى سياق مقامي ــ من خارج النص ــ أساسه ما يقع في خلد المتكلم من حال المخاطب . وهذا جانب نفسي يوجه ــ في نظر الرضي ــ بنية النص ويجيز ما امتنع في نظرهم منه[45] .

ربما كان تفسير النص ، بالاستناد إلى سياق مُراد المتكلم وقصده ، مرتدا كذلك إلى سياق مقامي نفسي من حيث كان (المراد) جَانباً نفسياً عند صاحبه . ويقع في هذا الإطار تفسير النحاة[46] ، لقطع النعت ، بمراد المتكلم إشعار السامع بإنشاء المدح أو الذم أو الترحم .

3 ــ الإحالة على سياق المقام العقلي

يقصد بهذا النوع من السياقات (منطقُ الأمور) ، وإرجاعُها (أي : الأمور) إلى المحاكمة العقلية . ويستخدم هذا النوع من السياقات أحيانا لبيان استقامة النص من الناحية الاتصالية ، لا النحوية ولا الدلالية المرتبطة بالتركيب المحض . وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدم اتفاق الناظرين ، في المسألة المعينة ، على المنطق المطروح أمر ممكن . وإمكان عدم الاتفاق لا يلغي كون هذا النوع من السياقات وارد ويحال عليه .

من المعروف أن جمهور النحاة لا يجيز الاستثناء المفرغ في الإيجاب ، فلا يقال ، على سبيل المثال : (قام إلا زيد) و(ضربتُ إلا زيداً) . يقول السيوطي معلقاً على هذا المثال : «والجمهور على منعه ؛ لأنه يلزم منه الكذب ، إذ تقديره : ثبوت القيام والضرب . . . بجميع الناس إلا بزيد»[47] ؛ فالعقل والمنطق لا يقبلان ــ في نظر النحاة ــ تعميماً من هذا النوع . هذا ، على الرغم من أن التفريغ المشار إلى امتناعه بالعقل ومنطق الأشياء قد يكون على سبيل المبالغة لا الحقيقة ، وكذلك على الرغم من أن الاستناد إلى هذا السياق العقلي ــ في منع التفريغ في الايجاب ــ يمكن استعماله في رفض التفريغ في النفي من حيث إنه يلزم منه الكذب ، كما في قولنا : (ما أكلت إلا يوماً) و(ما رأيت إلا زيداً) .

ومهما يكن ، فليس ما يعنينا هنا هو معقولية استنادهم إلى سياق العقل والمنطق في تفسير التراكيب أو في بيان معانيها ، ولكن ما يعنينا هو هذه الإشارة إلى سياق من هذا النوع لتفسير التركيب .

على أن تعليق النحاة على هذا النوع من التراكيب وإشارتهم إلى سياق المنطق والمعقول ليسا ــ في الحقيقة ــ لبيان استقامة التراكيب ، التي يذكرونها ، نحواً ودلالة ، وإنما هما لبيان استقامتها **اتصالياً** من حيث تلقي القارئ أو السامع لمضامينها الخبرية بالقبول أو الرفض أو الاستهجان .

الأمثلة المذكورة ، إذاً ، تركيبات مستقيمة نحواً ودلالة ، وعدم الاستقامة ـ إن وُجد ـ قد يكون مرهونا بالجانب الاتصالي .

4 ــ الإحالة على سياق مقام الغرض (= المراد)

على الرغم من الإشارة السابقة إلى أن الغرض (= المراد) يُتحدث عنه في إطار سياق المقام النفسي ، فلا بأس من إفراده ببعض حديث ، من حيث إن الغرض قد يكون اجتماعيا أو تعبيريا أو غير ذلك ، وإن ارتدّ ، أو ارتدّت بعض أنواعه ، إلى سياق المقام النفسي .

لا شك في أن قول القدماء : (لكل مقام مقال) يعبر عن واحد من الأسس ذات الأثر في إدارة التركيبات اللغوية ؛ فالغرض من القول موجه لذلك القول ، وسبب في مجيئه على صورة من الصور . وحين يكون مراد المتكلم ـ مثلاً ـ أن يشبه شيئاً بآخر فإنه يقضي بخروج الملفوظ أو المكتوب على نحو من الأنحاء .

يشير النحاة إلى غرض التشبيه ــ مثلا ــ وهم يتحدثون[48] عن مجيء المصدر نائباً ــ حسب تعبيرهم ــ عن الفعل في سياق الخبر في مثل : (له بكاءٌ بكاءَ الثكلى) ؛ فقد نُصب لفظُ (بكاء) الثاني نصبَ المفعول المطلق المبين للنوع . وسوّغ هذا عندهم أن التشبيه هو مراد المتكلم ، وهو مقام واقع خارج النص ؛ فالتشبيه ، إذاً ، حالة من الحالات التي يقع فيها المصدر منصوباً على النحو المراد في مثال النص المشار إليه .

5 ــ الإحالة على سياق مقام (القصّ = السرد)

قد يكون سرد قصة ما سببا في تفسير نص على نحو ما أو في تحديد مرجع رابط إحالي فيه . يقول السيوطي[49] ، فيما يمكن أن يُسمَّى كيفية من كيفيات تحديد مرجع ضمير الغائب في النص : «ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة . وأما ضمير الغائب فعار عن المشاهدة فاحتيج إلى ما يفسره . . . وأصل المفسر الذي يعود عليه أن يكوّن مقدما ليعلم المعني بالضمير عند ذكره بعد مفسره ، وأن يكون الأقرب نحو : (لقيتُ زيداً وعمراً يضحك) ، فضمير (يضحك) عائد على (عمرو) ، ولا يعود على (زيد) إلا بدليل ، كما في

قوله تعالى : **(ووهبنا له إسحاق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب)**[50] ؛ فالضمير في (ذريته) عائد على (إبراهيم) وهو غير الأقرب ؛ لأنه المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها . . .» ؛ فنص الآية لم يذكر فيه اسم (إبراهيم) ، ومع ذلك عُدَّ (إبراهيم) مفسرا لهذا الضمير .

إن الإحالة بالضمير طريق من طرق الربط ، ووسيلة لتماسك النص وترابطه شريطة معرفة مرجع كل ضمير على وجه الدقة . ويلحظ هنا أن الرابط الإحالي (= الضمير) لم يكن عائداً إلى مرجع في الجملة نفسها التي ورد فيها الضمير ، وإنما كان مفسره في جملة أخرى سابقة من جمل القصة النص ؛ وبهذا يكون الضمير قد ربط جملة (جعلنا في ذرية النبوة والكتاب) بما قبلها ربطاً إحالياً وشد الرابط التركيبي (وهو الواو) الجملة نفسها إلى ما قبلها من جمل من المستوى نفسه . لكن سياقا آخر غير السياقات المقالية (كالرابط الإحالي والرابط التركيبي) كان سبباً في أن لا يفسر الضمير أقرب اسمٍ ظاهر . هذا السياق هو أن المحدَّث عنه من أول القصة ــ كما يقول السيوطي ــ هو (إبراهيم) عليه السلام . سياق القصٍّ ، إذاً ، هو الذي مكن من تحديد مرجع الضمير .

تداخل السياقات المفسرة

إن الدارس ليلاحظ أن بعض العبارات النحوية الشارحة يداخلها أحياناً ، شيء من التعقيد . من هذه العبارات (= الإشارات) ــ في هذا الإطار ــ تفسير النحاة[51] رفعَ لفظ (ضارع) في قول الشاعر :

لِيُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة . . .

في قراءة (يبكَ) بالبناء للمفعول ، ورفع (زيد) ولفظ (ضارع) .

التعقيد هنا آت من استناد النحاة ، من ناحية في تفسير شيء في النص ، إلى سياق مقالي استفهامي متصور (أي : لم يسبق له ذكر) مستندين ، من ناحية أخرى ، إلى سياق مقامي حالي نفسي ، هو إحساس المرسل بأن التلقي سيطلق سؤالاً عمن يبكي (يزيد) ؛ فسارع إلى إعطاء الجواب .

العلامات الإعرابية التي حملتها بعض عناصر النص المذكور : (أي : (يزيد) و(ضارع)) تمنع أن تكون هذه العناصر متعلقة بعناصر أخرى فيه (أي : في النص) ؛ فـ (ضارع) لا يصلح نائب فاعل للفعل (يبك) ، في قراءة بنائه للمفعول ، لأن (يزيد) هو المبكي بدلالة رفعه ، فالقرينة سياق مقالي وسياق مقامي منطقي . إتمام تفسير بنية لفظ (ضارع) اقتضى سياقات متعددة ؛ فكانت الإشارة إلى سياق مقامي على النحو المذكور .

وعلى الرغم من أن بعضنا قد لا يُسيغ السياق المقالي المتصور ــ على النحو المشار إليه ــ فإنه (أي : السياق المقالي المتصوَّر) يجعل لفظ (ضارع) أحد عناصر جواب الاستفهام التي حُذف بعضها ؛ فـ (ضارع) هنا يمثل ــ في نظر النحاة ــ جملة الجواب عن ذلك السؤال .

هذه العبارة الشارحة تبرز تعقيداً آخر هو أن فيها (أي : العبارة الشارحة) حديثاً خفياً عن **فصل** بين جملتين في النص . ومن المعلوم أن مبحث (الفصل والوصل) ، في بيان تعالق الجمل في النص ، اختصّ به التحليل البلاغي لا النحوي . فالجملة التي تقع جواب سؤال ــ على النحو المشار إليه ــ لا يصل بينها وبين ما سبقها واصل حرفي (أي : واصل غير مباشر) ، وإنما واصل مباشر غير لغوي . حديث النحاة هنا عن طبيعة اتصال لفظ (ضارع) ، أفضي إليه سياقُ حال نفسي (وهو توقع المتكلم قيامَ استفهام عند المستمع) . وعليه ، فإن الأساس في تفسير النص لم يكن في الحقيقة سياقاً مقالياً ، وإنما كان سياقاً مقامياً نفسياً ، وبخاصة إذا لحظنا أن السياق اللغوي لم يكن ملفوظاً ، وإنما كان متصوراً . **وما كان إيراد هذه العبارة الشارحة هنا ، إلا لإبراز ما يمكن أن يحدث من تداخل في تصنيف إشارات (نحو النص) في النحو العربي** .

إن من ألطف الإشارات ، التي توضح الكيفية التي تتماسك بها عناصر النص وتترابط والتي تتداخل فيها السياقات ، تلك التي تحيل على سياق يصعب الحكم عليه بأنه سياق مقالي في داخل النص ، أو بأنه سياق مقامي من خارج النص .

إن من أهم أسس التماسك (= الترابط) ــ بين عناصر النص ــ وبيان علاقات عناصره ، التتابع الخطي الأفقي[52] . هذا التتابع هو ــ في الواقع ــ ما تحيل عليه العبارة التي فسر بها النحاة[53] ، موقع (أحَد) في الآية : (**وإنْ أحد من المشركين استجارك فأجره** . . .)[54] ، والتي تقول بأن صدر هذه الآية ــ بعد أداة الشرط (إنْ) ــ فعل ، وبأن عدم جعل لفظ (أحد) مبتدأ ، وعدم جعل (استجارك) خبراً له من غير حذف ، سببُه أن «أداة الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل ؛ فهي (أي : إنْ) مختصة بالجمل الفعلية» .

هذا الحديث رجوع من النحاة إلى ما يطلق عليه عند المحدثين (طبيعة التتابع الخطي الأفقي للغة) ؛ فـ (إنْ) لا يليها ــ استناداً إلى هذا التصور لطبيعة التتابع الخطي ــ اسمٌ . ومن طبيعة هذا النظام اللغوي ــ في تصور النحاة ــ أن يلي حرف الشرط فعلٌ ، ليمكن التعليق الشرطي . وجود (إنْ) يستدعي ضميمة لفظية غير اللفظ الذي ظهر في النص موالياً لـ (إنْ) هذه . وبتقدير النحاة للفظ (استجارك) بعد (إنْ) ــ استناداً في الواقع إلى هذه الطبيعة في التتابع الخطي المشار إليه ــ تكون علاقة لفظ (أحد) بهذا الفعل المقدر ــ لا بـ (استجارك) اللاحق ــ علاقة إسناد .

وعلى الرغم من احتمال عدم موافقة بعضنا على ربط (أحد) بالعنصر المقدر ، على النحو السابق ، فقد استند النحاة في هذا الربط إلى سياق قد يعدّه بعضنا سياقاً مقالياً ، وقد يعدّه آخرون سياقاً مقامياً ، من خارج النص ؛ لأنه سياق تصوريّ مفروض قد يقول بغيره آخرون .

الخاتمة

على الرغم من الإيمان بأن النحو العربي نحو جملة ، فإن هذه الدراسة غدت تؤمن كذلك بأن كتب النحو تنطوي على غير قليل من التعقيبات والعبارات الشارحة التي يمكن سلكها في مفهوم (نحو النص) ؛ فقد جاءت بعض العبارات الشارحة لتفسر التركيب المعين ولتوضح وظائف عناصره ، وعلاقات هذه العناصر ، بالاستعانة بالمقام الخارجي الذي ليس مقام التمثيل

المحض والذي قد يكشف عن عناصر لغوية أخرى تعالقت هي وعناصر النص . وجاء بعض آخر ، من هذه العبارات الشارحة ، مستعيناً بالمقام الخارجي (وهو غير مقام التمثيل) أو غيرَ مستعين ، لشرح تعالق جملتين أو أكثر من جمل النص الرئيسة .

وجاء القدر المختار ــ في هذه الدراسة ــ من العبارات الشارحة ، التي تكشف عن كيفيات تعالق عناصر النص ، ضئيلاً إذا ما قيس بالعبارات الشارحة ، التي تكشف عن كيفيات تعالق عناصر النص ، ضئيلا إذا ما قيس بالعبارات الكثيرة المبثوثة في كتب النحو العربي ؛ ولكنه كان كافياً للإفادة بأن هذا النحو قد حوى بعض أحكام يمكن أن تؤسس لـ (نحو العربية النصّي) إذا ما راعينا كثرة الإشارات النصية التي تحلل الكثير من النصوص التي هي دون الجملة ، والقليل من النصوص التي تتجاوز الجملة . هذا على الرغم من أن النحو العربي ــ في نظر هذه الدراسة ــ (نحو جملة) إذا ما راعينا تحليله للتراكيب المؤلف كلٌّ منها من جملة واحدة غير محتاجة إلى مقام خارجي .

ولعل السبب ، في حمل الدارسين على وصف النحو العربي بأنه (نحو جملة) ، هو خلوُّه الظاهر من تحليل نصوص طويلة مكتملة تحليلاً نحوياً يوضح الكيفيات التي تعالقت على أساسها جملها ، ومن ثم خلوه من تجريد لقواعد تضبط هذه الكيفيات .

(نحو الجملة) ــ إذاً ــ مفصول عن (نحو النص) من قبَل أن (الجملة) ــ التي يبحث فيها (نحو الجملة) ــ جملة تكتفي بنفسها في إبراز تعالق عناصرها وإيضاح المعاني النحوية (= الوظائف) لهذه العناصر ، وليس للمقام الخارجي (أي في خارج الملفوظ أو المكتوب) ــ الذي به تكون وظيفة النص الاتصالية ، والتي هي الوظيفة الاجتماعية للغة ــ ليس لهذا المقام من أثر في تفسير هذه الجملة ، ولا في بيان وظائف عناصرها ؛ فهذه الجملة ــ استناداً إلى هذا الوصف ــ لا ترتبط بسياق أو مقام إلا سياق التمثيل ومقامه . والنحو الذي يتحرك في هذا الإطار هو (نحو الجملة) .

هذا ولا بدّ ــ لكل من يتصدى لوضع قواعد وأحكام لـ (نحو النص) في العربية ــ من أن يراجع كتب النحو التراثية وما بُني عليها من كتب محدثة ليؤصل لهذا العمل وليعترف بالفضل والسبق ــ مهمَا كانا ــ لأهلهما .

على أن آثار النحو العربي ــ لا شك ــ ظاهرةٌ في بعض كتب تفسير القرآن ، وفي شروح قصائد الشعر . دراسة هذه الآثار النحوية في تلك المصادر قمينة بأن تَقفَنا على ما فات النحاة تجريدُه من قواعدَ لتماسك النص في جمله الكثيرة ، ومَن ثمَّ لتُضافَ مثل هذه القواعد إلى قواعدِ النحو العربي القارة في بناء الجملة وتحليلها .

الهوامش والمراجع

(1) انظر مثلا : جمال الدين بن منظور : لسان العرب (معجم) ، بيروت : دار الفكر ، (بدون تاريخ) .

(2) تكلم كثير من المصادر على (النص) ومفهومه ، وكانت عناية البحث هنا متجهة إلى الخلوص إلى بيان الحدود العامة للنحو العربي ، وبيان صلة بعض ما فيه بما يطلق عليه (نحو النص) أو (علم لغة النص) ليكون ذلك قاعدة يُرفع منها بنيان (نحو العربية النصّي) ؛ من هنا كانت عناية البحث بالجانب اللغوي لا الجانب النقدي . هذا ، وكان ما اطلع عليه من مصادر لإعداد هذا البحث أكثر مما ورد له ذكر فيه ، وكان بالإمكان ذكر ما اطلع عليه كله ، غير أن المذكور منها هو ما أخذت منه فكرة أو اقتطفت منه عبارة . ومن هذه المصادر كتاب (Cohesion in English لـ (هاليدَي ورقية حسن)) . Hong Kong Longman وكتاب (النص والسياق لـ (فانداياك)) . وكان آخر ما اطلع عليه (بعد إنجاز هذا البحث) ويأتي في السياق الذي يخدم البحث ، مرجعان تجدر الإشارة إليهما هما : (مدخل إلى علم اللغة النصّي) لـ (فولفانج هاينه من/ و ديتر فيهفيجر) ، ترجمة : فالح بن شبيب العجمي ــ جامعة الملك سعود 1999 ؛ و(أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ــ تأسيس «نحو النصّ») لـ (محمد الشاوش) ، تونس : جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع ، 2001 ، (جزءان) .

(3) منذر عياشي : «مقالات في الأسلوبية» ، دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1990 ، ص 27 .
وينظر أيضا رولان بارت : «نظرية النص» ، ترجمة : منجي الشملي ورفيقيه ، **حوليات الجامعة التونسية** ، عدد 27 ، تونس : 1988 ، ص 69 - 70 ؛ و«دراسات في النص والتناصية» : ترجمة : محمد خير البقاعي ، حمص 1995 ، ص26 .

(4) سعيد حسن بحيري : **علم لغة النص ــ المفاهيم والاتجاهات** ، القاهرة : الشركة المصرية العالمية للنشر ، 1997 ، ص 99 - 118 .

(5) علم لغة النص ، ص 145 - 146 .

(6) علم لغة النص ، ص146 .

(7) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ، ص 25 - 29 .

ويذكر هنا أن بعض ما ورد من استعمال للفظ (نص) في الدراسات اللغوية العربية القديمة يشي بأهمّ ما في مفهوم (النص) لغة واصطلاحاً ، وهو العناصر اللغوية المنطوقة أو المكتوبة . ومن الطريف أن يشار هنا إلى بعض الاستخدامات القديمة للفظ (نص) ؛ فهي تلتقي ــ في معنى الظهور ــ مع التعريفات الحديثة لمصطلح (نص) . من تلك الاستخدامات قولهم : (الواو) التي هي (نص في المعية) (ينظر مثلا : شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبدالله بن عقيل ، بيروت : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 1996 ، ج1 ص235) ، كما في (كل فلاح وحقله) ، وقولهم : المبتدأ إذا كان (نصاً في اليمين) (ينظر مثلا : شرح ابن عقيل : ج1 ص235) ، كما في (كل فلاح وحقله) ، وقولهم : المبتدأ إذا كان (نصاً في اليمين) (ينظر مثلا : شرح ابن عقيل : ج1 ص234) ، كما في (لعمرك لأفعلنّ) ؛ فكون شيء نصاً في شيء آخر يعني ظهور معنى معين في ذلك الشيء (= اللفظ) ؛ فمعنى (المعية) أو (القسم) ظاهر في العنصر اللغوي المستعمل في أدائه .

(8) وجود النص ــ نص الوجود ، ص55 .

(9) الأزهر الزناد : نسيج النص ، بحث ما يكون به الملفوظ نصاً ، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، ص12 .

(10) نسيج النص ، ص 12 - 16 .

(11) من أمثلة ذلك لفظ (الجنة تحت أقدام الأمهات) المتحدث عنه تالياً .

(12) سورة البقرة ، الآية 2 .

(13) عبدالقاهر الجرجاني : **دلائل الإعجاز في علم المعاني** : تصحيح : السيد محمد رشيد رضا ، بيروت : دار المعرفة ، بدون تاريخ ، ص152 .

(14) السياق نوعان : مقالي ومقامي . أما الأول فعناصر لغوية ملفوظة و/ أومشار إليها ، وأما الآخر فظروف وأحوال تصاحب المنطوق أو المكتوب . وقول القدماء : (لكل مقام مقال) يوجز الفكرة القائلة بأن العناصر اللغوية تصدر على نحو يظهر أثر ظروف الكلام وملابساته . ينظر في تفصيل لهذا : مبحث (الدلالة) في كتاب : اللغة العربية : معناها ومبناها ، لـ (تمام حسان) ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة 1998 ، ص 335 - 373 .

هذا ، وينظر في أمثلة ــ لكل نوع من نوعي السياق ــ ما ورد تالياً في هذا البحث ــ تحت عنوان (إشارات نصية مختارة) .

(15) الأزهر الزناد ، نسيج النص ، ص25 وما بعدها .

(16) يذكر محمد الشاوش ، في : أصول تحليل الخطاب ، ص15 ــ في إشارة إلى الحيرة في التفريق بين (الجملة) و(النص) ــ أن هناك من عدّ (الجملة) أكبر الوحدات اللغوية ونفى وجود وحدة أكبر منها ، أن هناك مبحثاً في (النص) من غير أن يثير مسألة إمكانية تجاوز الأبنية اللغوية لبنية (الجملة) ، وأن بنفينيست انفرد برأي ذهب فيه إلى إخراج (الجملة) من وحدات اللغة ورأى أنها من وحدات الخطاب . وذكر الشاوش كذلك أن هناك من نظر إلى (النص) على أنه **لا** يملك سمة الكيان اللغوي وأنه وحدة استعمال لا وحدة نظام ، وأن هناك من عدّه متتالية من الجمل .

(17) مقالات في الأسلوبية ، ص129 .

(18) نسيج النص ، ص16 .

وعن العلاقة بين (نحو الجملة) و(نحو النص) يذكر محمد الشاوس ــ في : أصول تحليل الخطاب ، ص15 ــ الاحتمالات التي ينظر على أساسها إلى العلاقة بين النحوين ، وهي : احتمال (التوازي والتقابل) واحتمال (احتواء (نحو النص) لـ (نحو الجملة)) واحتمال (احتواء (نحو الجملة) لـ (نحو النص)) واحتمال (انتماء النحوين إلى ضرب يشملهما معاً) كعلم الدلالة .

(19) نسيج النص ، ص 16 - 20

(20) برند شبلنر : علم اللغة والدراسات الأدبية (دراسة الأسلوب ، البلاغة ، علم اللغة النصي) ، ترجمة : محمود جاد الرب ، الدار الفنية للنشر ، الطبعة الأولى 1987 ، ص184 .

(21) نسيج النص : ص 35 - 36 .

(22) المقصود بكون الجملتين أو الجمل من مستوى واحد أن إحدى الجملتين أو الجمل غير مندرجة تحت عنصر من عناصر جملة أخرى . والاندراج يعني تبعية الشيء لعنصر من عناصر جملة ؛ فالجملة ذات المحل الإعرابي متفرعة من عقدة أدنى من عقدة الجملة التي ينتسب إليها العنصر الذي تعلقت به الجملة ذات المحل . فقولنا : (وصل المدير واجتمع بأفراد إدارته) مؤلف من جملتين كل منهما في مستوى الأخرى ؛ فليست الثانية (اجتمع . . .) مندرجة تحت عنصر من عناصر الأولى (وصل المدير) ، فهما من مستوى واحد ، أي : متفرعتان على السواء من عقدة واحدة يمكن أن يطلق عليها عقدة (كلام) أو (نص) ، هكذا :

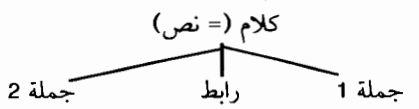

وفي حالة الاندراج تكون الجملة المندرجة متفرعة على النحو الآتي :

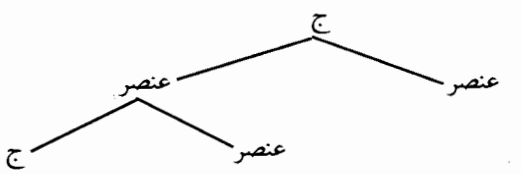

فرمز (ج) الثانية ــ في هذا الشكل ــ ليست في مستوى رمز (ج) العليا ، كما هو واضح . هذا ، وينظر في أمثلة لذلك ما ورد تحت عنوان (إشارات نصية مختارة) في هذا البحث .

(23) رضيّ الدين الإستراباذي : **شرح الكافية (كافية ابن الحاجب)** ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : إميل يعقوب ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى 1998 ، ج1 ، ص253 .

(24) شرح الأشموني (ضمن : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : محمد بن علي الصبان ــ ضبط وتصحيح : إبراهيم شمس الدين) ، بيروت : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى 1977 ، ج3 ، ص23 .

(25) حاشية الصبان (ينظر هامش 22) ، ج3 ، ص23 .

(26) شرح الأشموني ، ج2 ، ص24 .

(27) سورة سبأ ، الآية 51 .

(28) سورة الشعراء ، الآية 50 .

(29) حاشية الصبان ، ج2 ، ص24 .

(30) شرح الكافية ، ج1 ، ص172 .

(31) جلال الدين السيوطي : همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبدالعال سالم مكرم ، الكويت : دار البحوث العلمية ، (الجزء الأول والثاني) 1975 ، و(الجزء الثالث) 1977 ، و(الجزء الخامس) 1979 ، ج5 ، ص186 .

(32) سورة سبأ ، الآية 11 .

(33) شرح الكافية ، ج4 ، ص96 .

(34) شرح الكافية ، ج3 ، ص177 .

(35) في الربط بين جملتين في التعليق الشرطي بروابط مقالية داخل النص ، ينظر : مثلا ، شرح **التصريح على التوضيح** : الشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر (بدون تاريخ) : ج2 ، ص148 .

(36) ينظر مثلا : شرح الأشموني : ج3 ، ص177 .

(37) سورة الفرقان : الآية 49 .

(38) سورة محمد ، الآية 36 .

(39) ينظر مثلا ، في الربط بين جملتين من مستوى واحد ، شرح التصريح **على** التوضيح : ج2 ، ص138 ، 139 ، 140 ، 144 ، 241 .

(40) ينظر مثلا : شرح **التصريح** على التوضيح : ج1 ، ص178 .

(41) ينظر مثلا : شرح **التصريح** على التوضيح ، ج1 ، ص271 .

(42) شرح الكافية ، ج1 ، ص306 .

(43) شرح الكافية ، ج2 ، ص136 .

(44) سورة الجاثية ، الآية 32 .

(45) يلحظ في هذه العبارة الشارحة للرضيّ أنها تقوم ــ في الوقت نفسه ــ تفسيراً ، بسبب من منع النحاة التفريغ في المفعول المطلق المؤكّد ، مستنداً إلى سياق عقلي عام خارج عن النص .

(46) ينظر مثلا : حاشية الصبان : ج1 ، ص324 .

(47) همع الهوامع : ج3 ، ص251 .

(48) شرح ابن عقيل : ج1 ، ص 518 - 519 . وينظر ، في سياق مشابه لتفسير (مجيء الحال جامدة) ، شرح ابن عقيل : ج1 ، ص 570 - 571 .

(49) همع الهوامع : ج1 ، ص227 . وفي هذا الموقع (من المرجع المذكور) أمثلة أخرى مشابهة .

(50) سورة العنكبوت ، الآية 27 .

(51) ينظر مثلا : همع الهوامع : ج2 ، ص258 ، ويذكر السيوطي هنا كذلك مثالا على الحال المذكورة أعلاه ، هو : (يُسبَّح له بالغدوّ والآصال رجالٌ) ، في قراءة بناء الفعل (يسبح) للمفعول ، ورفع لفظ (رجال) .

(52) نسيج النص ، ص35 .

(53) ينظر مثلا : همع الهوامع : ج3 ، ص 9 - 10 ، وشرح التصريح على التوضيح : ج1 ، ص270 .

(54) سورة التوبة ، الآية 6 .

* * *